

## الوضع القانوني للمجالس المحلية في العراق (دراسة تحليلية)

<sup>2</sup>د. اسماعيل نجم الدين زنگنه، م. شالاو صباح عبدالرحمن

<sup>١</sup>تدريسي بجامعة جيهان- السليمانية - العراق

<sup>2</sup>درس بجامعة السليمانية، و محاضر بجامعة جيهان- السليمانية- العراق

## المُلْخَصُ:

تبني الدستور العراقي لسنة 2005 النظام الاداري اللامركزي فيما يتعلق بالمحافظات التي لم تنظم في إقليم، إلا إن رغم قيام اللامركزية الإدارية في المحافظات وترجمتها في تنظيم قانوني، فإنه وبسبب تباين مستويات الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المحافظات العراقية، وكذلك عدم التوازن في توزيع الثروات الوطنية وعدم الاستقرار الأمني وجود معوقات متباينة لبناء البنية التحتية وإيصال الخدمات الى المواطنين وغيرها حالت الى تقديم الشكاوى من قبل المحافظات ازاء تنفيذها القانوني وممارسات الحكومة المركزية وعدم تلبيتها لمطالباتها المتتمثلة في قلة التخصصيات و عدم تمعتها بالصلاحيات اللازمة أدت بالنتيجة الى تعریض تطبيق اللامركزية الإدارية في العراق الى شكوى وأسئلة كثيرة ، الأمر الذي دفعنا الى كتابة هذه الدراسة .

وقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة النصوص الدستورية والقانونية في العراق وتحليلها بهدف الوصول إلى نتائج علمية واضحة تخدم المبتغى من الدراسة وتجابه على إشكاليتها. وللدراسة نطاق مكاني وزماني، فنطاقها المكاني بالأساس منحصر بالنموذج العراقي في إدارة النمط المحلي ودور الأفراد المحليين في تمثيل وإدارة شؤونهم المحلية. أما النطاق الزماني محدد بالوضع القانوني للمجالس المحلية في العراق بعد تحرير العراق من الدكتورية وبعد تبني الفكر الديمقراطي من خلال التحول السريع الذي حصل آنذاك، أي بعد عام 2003.

وقد قسمنا الدراسة الى مبحثين، خصصنا المبحث الأول الى التأصيل القانوني للامركزية الإدارية المحلية في العراق و المبحث الثاني خصصناه الى تكوين وإختصاصات الهيئات المحلية في العراق ورقابة المركز عليها. واختتمنا الدراسة الى ابرز ماتوصلنا اليها من استنتاجات وما رأيناها من توصيات لمعالجة الثغرات والتواقيع الموجودة في النموذج العراقي .

پوختہ:

دستوری عیراقی سالی 2005 به سیسته‌می لامه رکه‌زیه‌تی کارگیری و درگرتووه سهباره‌ت بهو پاریزگایانه‌ی که له هه ریمیکدا ریکنه خراون، بهلام سه‌هرا دروست بونی لامرکه‌زیه‌تی کارگیری و ریکختنی له چوارچیوه‌ی نظامی یاسایی، و بهه‌هی جیاوازی له ناستی بارودوخی ثابوری و کومه‌لایه‌تی پاریزگاکانی عیراق، هه رودها نهبوونی هاوشه‌نگی له دابه‌شکردنی سامانه نیشتمانیه‌کان و نهبوونی ئارامی و ئاسایش و بوبونی ریگری جیاواز بۆ بنیادناتی ژیرخانی ثابوری و گهیاندنی خرمه‌تگوزاری به هاولاتیان و هۆکاری تریش بوه هۆی پیشکه‌ش کردنی سکالا له لایه‌ن پاریزگاکانه‌وه سهباره‌ت به ریکختنی یاسای و مماره‌ساته‌کانی حوكومه‌تی ناوەندی و وهلام نهداهه‌وه دواکاریه‌کانی که له کەمی تایبەتمەندی و نهبوونی دەسەلاتی پیویست خۆی دەبینیه‌وه، له نەنجامدا بوجه هۆی نەوهی که جییه‌جیکردنی سیسته‌می لامه رکه‌زیه‌تی کارگیری ببیته جیی گومان و پرسیادی ذۆر، نەمەش پالیسووناين بە نوسینی نەم تویىنەوهی.

له نوسینی تویزینه وکه مان پشتمان بهستوه به منهجه حی و هصفی و تحلیلی له ریگه‌ی دراسه کردن و شیکردن‌هودی بنه ما دهستوری و یاسایه‌کان له عیراق به نامانجی گمیشن به دهرئنه‌نجامی زانستی روون که خزمت به نامانجی تویزینه وکه و کیشه‌کانی بکات، ئەم تویزینه ومهیش نطاقي مکانی و زمانی هه‌یه، نطاقيه مکانیه‌که‌ی حصرکراوه به نمونه‌ی عیراق له اداره دانی دامه‌زراوه خوچی‌یه کان و روئی تاکه لوکالیه‌کان له نوینه‌رایه‌تی کردن و اداره‌دانی پیداویستی یه‌کانیان، به‌لام نطاقيه زهمانیه‌که‌ی به بارودو خی یاسای ئەنچومه‌نه خوچیه‌کانی عیراق دیاري کراوه له دواي ئازاد کردنی عیراق له دیکتاتوریه‌ت و دواي ته‌بەنى کردنی فکرى ديموکراتى له ریگه‌ی ئەو گۆرانه خیرایه‌یه که روپیدا له دواي 2003 وە.

ئەم توپرینوویەمان دابەش كردووه بۇ دوو بەش، بەشى يەكەمان تاييەت كردووه به اساسى ياساى لامەركەزىيەتى كارگىرى خۆجىيە لە عىراق وە بەشى دووهەمىشمان تاييەت كردووه به دروست بۇون و دەسەلاتەكانى دامەزراوه خۆجىيە كان لە عىراق و چاودىئى ناوهند لە سەرى، وە توپرینەوەكەشمان كۆتاى هىناوه به دىارتىن ئەو دەرئەنجام و پېشىيارانە كە پىي گەيشتۈن بۇ چارەسەركەدنى ئەو كەم و كوريانە كە لە نمۇزەجى عىراقدا ھەيە.

## Abstract

The Iraqi constitution for the year 2005 adopted the decentralized administrative system in relation to the governorates that were not organized in a region. However, despite the existence the administrative decentralization in the governorates and their translation into legal organization, but the different levels of economic and social situation in Iraqi governorates As well as the imbalance in the distribution of national wealth and instability of security and the existence of various obstacles to build infrastructure and delivery of services to citizens and others, led to the submission of complaints by the governorates about the legal organization and the practices of the central government and not meet the demands of the lack of allocations and lack of powers required led As a result to exposure the administrative decentralization in Iraq to many doubts and questions, which led us to write this study.

We have relied on descriptive analytical approach through studying the constitutional and legal texts in Iraq and analyzing them in order to reach clear scientific results that serve the purpose of the study and respond to its problematic. The study has a spatial and temporal scope; its spatial domain is limited to the Iraqi model in managing the local pattern and the role of local individual in representing and managing their local affairs, the temporal scope is determined by the legal status of the local councils in Iraq after the liberation of Iraq from dictatorship and after the adoption of democratic thought through the rapid transformation of the country, Or after 2003.

We divided the study into two sections. We devoted the first section to the legalization of local administrative decentralization in Iraq. The second section we devoted to the composition and competencies of the local bodies in Iraq and the censorship of the center. We concluded the study to the most prominent conclusions we reached and the recommendations we have to address the gaps and shortcomings in the Iraqi model.

## المقدمة

هناك أسلوبان للتنظيم الإداري يتبعهما الدول، حيث يتمثل الأسلوب الأول في المركبة الإدارية والأسلوب الثاني باللأمريكية الإدارية، و اختيار ايًّا من هذين الأسلوبين يعود الى عوامل منها جغرافية و اقتصادية وسياسية، فالعوامل السياسية لها تأثير كبير على تحديد نوع التنظيم الإداري في البلاد، لأن اختيار نوع التنظيم الإداري يجب ان يتماشى مع القيم والمبادئ و الأفكار التي تدين لها السلطة السياسية في دولة و فترة معينتين<sup>(1)</sup>.

ومن ذلك فإن اختيار اللأمريكية الإدارية كأسلوب للتنظيم الإداري في العراق بموجب دستوره النافذ كان نتيجة حتمية للأفكار والمبادئ الديمقراطية التي كان سائداً ومهيمناً على المشرع الدستوري في العراق وفي اذهان الشعب العراقي في فترة ما بعد سقوط النظام السابق.

لهذا فقد تبني الدستور العراقي لسنة 2005 النظام الإداري اللأمريكي، وعهد ادارة المحافظات التي لم تنتظم في اقليم الى مجالس منتخبة تمثل ارادة اهالي المحافظة لأن عناصر العملية الانتخابية تلك من ناخب ومنتخب ستكون من ابنائها.

### أسباب اختيار الدراسة:

أدى تغيير النظام السابق في العراق الى تغيير اساليب التنظيم السياسي والإداري في البلاد، و ذلك من خلال توزيع السلطات بين الحكومة الإتحادية والأقاليم على أساس اللأمريكية السياسية وبين الحكومة الإتحادية و المحافظات غير المنتظمة في إقليم على أساس اللأمريكية الإدارية.

و رغم قيام اللأمريكية الإدارية في المحافظات إلا ان تباين مستويات الوضع الاقتصادي والإجتماعي في المحافظات العراقية من جانب، وعدم التوازن في توزيع الثروات الوطنية و عدم الاستقرار الأمني و الذي يعد عائقاً امام إعادة بناء البنية التحتية و تقديم الخدمات الى المواطنين، و تقييم الشكاوى من قبل المحافظات لقلة التخصصات و عدم تمعتها بالصلاحيات اللازمة للنهوض بالإعمار و تقديم الخدمات من جوانب متعددة ، أدت كلها الى تعریض تطبيق اللأمريكية الإدارية في العراق الى شك و سوال، الأمر الذي دفعنا الى كتابة هذه الدراسة .

### إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في مدى امكانية ممارسة مجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم الصالحياتها المنصوصة عليها في التشريعات الدستورية و القانونية بشكل عام، و مدى امكانية ممارسة الصالحيات التشريعية المقررة لها في قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم و مدى تعارضها للمبادئ العامة التي تحكم نظام اللأمريكية الإدارية .

### فرضية الدراسة:

وجود تداخل بين نظامي الفدرالية و اللأمريكية الإدارية و ذلك من خلال الخلط في المفاهيم و توزيع الإختصاصات، مع وجود نصوص مبهمة و غامضة في الدستور العراقي لتنظيم مبدأ اللأمريكية الإدارية في العراق.

### منهجية الدراسة:

ستتناول هذا الموضوع بإعتماد على المنهج التحليلي من خلال دراسة النصوص الدستورية و القانونية في العراق و تحليلها بهدف الوصول الى نتائج علمية واضحة تخدم المبتغى من الدراسة و تجاوب على إشكاليتها، كما وإن المنهج الوصفي هو الآخر معتمد عليه في دراستنا من خلال قراءة وتحليل النصوص التشريعية المتعلقة بالموضوع سواءً أكانت في التشريع الدستوري أو في التشريعات العادية.

### نطاق الدراسة :

للدراسة نطاق مكاني و زماني، فنطاقها المكاني بالأساس منحصر بالنموذج العراقي في إدارة النمط المحلي ودور الأفراد المحليين في تمثيل وإدارة شؤونهم المحلية و مدى دور الحكومة الإتحادية في إبساط رقتها على عمل الجهات الإدارية الإقليمية وأشخاصها . ونطاق الدراسة الزماني محدد بالوضع القانوني للمجالس المحلية في العراق بعد تحرير العراق من الدكتاتورية وبعد تبني الفكر الديمقراطي من خلال التحول السريع الذي حصل آنذاك ، أي بعد عام 2003 والتي توالت تباعاً مرحلتين، أولها إنتقالية وثانية دستورية وقانونية مستقرة الى حد ما، الأمر الذي يعني إن الدراسة تستبعد التطرق الى التنظيم الإداري في العراق قبل التاريخ المذكور والذي كان مركيزاً وفي شكله التمركي .

### هيكلية الدراسة :

سوف نقسم هذا البحث الى مبحثين، سنتناول في المبحث الأول التأصيل القانوني لللامريكية الإدارية المحلية في العراق و ذلك من خلال تقسيمه الى مطلبين، سنبيان في المطلب الأول الأساس القانوني للتنظيم الإداري في المرحلة الانقلالية اما في المطلب الثاني سنتناول اللامركرية الإدارية في الدستور العراقي والقوانين العادية، و سنتطرق في المبحث الثاني تكوين و إختصاصات الهيئات المحلية في العراق ورقابة المركز عليها و ذلك من خلال ثلاثة مطالب،

<sup>1</sup> - د.أحمد صقر عشور ، الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن ، دار النهضة العربية ، لبنان ، بدون سنة نشر ، ص

سنخصص المطلب الأول لتكوين و اختصاصات مجلس المحافظة، اما في المطلب الثاني سنتحدث عن تكوين و اختصاصات مجلس القضاء و الناحية. أما المطلب الثالث والأخير ندرس فيه رقابة المركز على الهيئات المحلية.

## المبحث الأول

### التأصيل القانوني للامركزية الإدارية المحلية في العراق

ادى التغيير في النظام السياسي السابق الى تغيير آليات الادارة في العراق، إذ بعد هذا التغيير بدأت الادارة الامركزية وتوزيع السلطات بين السلطة المركزية وسلطات الاقاليم والمحافظات التي لم تنتظم في اقليم تأخذ اهتماماً كبيراً لدى قادة الأحزاب السياسية المتسلين على النظام السياسي في العراق، وقد بلوغت سلطة الإنلاف المؤقتة هذا التغيير في ظل الفترة التي سميت بالانتقالية (المطلب الأول)، ورسخت في مرحلة لاحقة ومستقرة نظرياً هي مرحلة ما بعد صدور الدستور(المطلب الثاني) .

### المطلب الأول الأساس القانوني للتنظيم الاداري في المرحلة الانتقالية

لقد تبني قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الملغى أسلوب الادارة الامركزية في العراق<sup>(2)</sup>، فقد جاء بالنص على إنه ( يؤسس تصميم النظام الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية، ذلك التركيز الذي جعل من الممكن استمرار عقود الاستبداد والاضطهاد في ظل النظام السابق، ان هذا النظام سيسجن على ممارسة السلطة المحلية من قبل المسؤولين المحليين في كل اقليم ومحافظة، ما يخلق عراقاً موحداً يشارك فيه المواطن مشاركة فاعلة في شؤون الحكم ويضمن له حقوقاً يجعله متحرراً من التسلط<sup>(3)</sup>).

يدل النص السابق على التغيير الجوهري في آيديولوجية وفلسفه ادارة الدولة بعد عام 2003 بحيث اصبح العراق دولة اتحادية ويؤمن بالادارة الامركزية في ادارة مرافقاها ويشجع ابناءه في المشاركة في شؤون الحكم من خلال انتخاب مجالس منتخبة لكي تمارس السلطة بدلاً عنهم<sup>(4)</sup>.

ونص القانون السابق كذلك على الاعتراف باقليم كوردستان كإقليم اتحادي و اعطى الحق لكل محافظة بتشكيل مجلس المحافظة و تسمية المحافظ و اعطى سلطات واسعة للهيئات المحلية اقليمياً كانت أم محافظات غير منتظمة باقليم، بحيث أقر لها الحق بان تمارس جميع الصلاحيات المبينة حصراً للحكومة العراقية الانتقالية.<sup>(5)</sup> وتتفيداً للنصوص السابقة و الواردة في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية حول الاخذ بالامركزية الادارية، فقد أصدرت سلطة الإنلاف المؤقتة امرها الإداري المرقم ب (71) الصادر فـ (2004/4/6)، فهذا الأمر اعطى الحق للمواطنين في المشاركة في انتخاب مجالس تمثلهم محلياً، و تمارس هذه المجالس وظائف عدة أبرزها الاشراف و الرقابة على دوائر الحكومة في الوحدة الادارية. كما

(1) صدر قانون ادارة الدولة العراقية للفترة الانتقالية في 8 / 3 / 2004 ونشر في الجريدة الرسمية في عددها 3981 لسنة 2004. للمزيد حول القانون وخصائصه ينظر : د. حميد حنون خالد ، القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق ، دار السنوري للكتاب ، بيروت ، 2015 ، ص 301 وما بعدها .

(2) المادة (52) من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر في 2004/3/8.

(3) وعلى الرغم من ان هناك من أشار من الفقه بأنه في ظل قانون المحافظات رقم 159 لسنة 1969 الذي كان معمولاً به في فترة النظام السابق وكذلك وفق الدستور المؤقت لسنة 1970 كان هناك توجه نحو تبني الامركزية الإدارية فيما يخص الوحدات الإدارية الإقليمية. للمزيد ينظر : د. ماهر صالح علاوي الجبوري، مباديء القانون الإداري، جامعة الموصل - دار الكتب للطباعة والنشر ، 1996 ، ص 58 وما بعدها .

(4) المواد ( 53 ، 54 ، 55 ، 56 ، 57 ) من القانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.

تقوم بانتخاب رئيس الوحدة الادارية نيابة عن الشعب<sup>(6)</sup>، ولايجوز للحكومة الاتحادية اقالة اي عضو في حكومة اي اقليم او اي محافظ او عضو في اي مجلس من مجالس المحافظات إلا اذا ايدت من قبل محكمة مختصة<sup>(7)</sup>. وقد نص الأمر (71) على اجراء انتخابات لمجالس المحافظات في موعد اقصاه 31/1/2005 وبالفعل فقد اجريت انتخابات مجالس المحافظات قبل التاريخ المحدد في الامر، وتشكلت مجالس المحافظات عن طريق انتخاب أعضائها، وبذلت دورتها الانتخابية الاولى وباشرت باداء اعمالها بموجب احكام الامر المذكور.

ومما يمكن أن يلاحظ على التنظيم الإداري الجديد في العراق في هذه الفترة، والذي جاء كأثر للانتقال السريع والتغيير الجوهرى من المركزية الادارية الى اللامركزية الادارية والذي أفرز عنه اعطاء صلاحيات واسعة للمؤسسات المحلية وجعل من السكان المحليين أصحاب القرار في انتخابها وفي تصرفاتها القانونية. فإنه قد صاحب ذلك بعض التغيرات من الناحية النظرية وتجلت بصورة اوضح من الناحية التطبيقية ، من تلك الملاحظات :

- 1- عدم توافر كادر متمنكة ومؤهلة في المحافظات ل القيام بواجبات الادارة المحلية بما تتلائم مع التوجه اللامركزي، وذلك بسبب قيام النظام السابق بتربية وتأهيل القدرات البشرية في مجال المركزية الادارية.
- 2- نتيجة لاتباع المركزية الادارية واختيار رؤساء الوحدات الادارية وعدم مشاركة المواطنين في اختيارهم في عهد النظام السابق، ادى الى إفتقار القدرات والمؤهلات والخبرات البشرية في المحافظات.
- 3- كان كل القوانين الخاصة بتنظيم عمل الوزارات في العراق تصدر وفقا لنظام المركزية والتي لم تعرف باي حال من الاحوال بالادارة اللامركبة في عمل هذه الوزارات وان هذا الازدواج في التشريعات ادى الى ارباك في عمل الادارة الجديدة التي تعمل وفق المركزية الادارية.

## المطلب الثاني التنظيم الدستوري و التشريعي للامركزية الادارية في العراق

مع انتهاء المرحلة الانتقالية في العراق و الغاء الحكمين القانونيين المشار اليهما آنفا، فاللامركزية الادارية في العراق تجد اساسها القانوني في الدستور العراقي لعام 2005 وقانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 . فالدستور العراقي النافذ على المادة الأولى على ( جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق). ونص كذلك على ( يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة واقليات ومحافظات لا مركزية وادارات محلية)<sup>(8)</sup>. وكذلك اقر هذا الدستور اقليم كورستان العراق وسلطاته القائمة اقليما اتحاديا ويقر بانشاء اقليات جديدة وفقا لاحكامه<sup>(9)</sup> كما نص الدستور العراقي النافذ على ( تمنح المحافظات التي لم تنظم في اقليم الصلاحيات الادارية والمالية الواسعة بما يماثلها من ادارة شؤونها على وفق مبدأ اللامركزية الادارية وينظم ذلك بقانون)<sup>(10)</sup>. و فيما يتعلق بالسلطات الموجودة في العراق والتي تمارس الوظيفة الادارية، فتوجد ثلاثة مستويات للسلطة: السلطات الاتحادية ، الاقليات ، والمحافظات غير المنتظمة في اقليم ، وستتناول من خلال هذا المطلب السلطات الاتحادية بقدر تعلقه بالوظيفة الادارية بالإضافة الى الاقليات ، بينما سوف نتناول في البحث الثاني المحافظات غير المنتظمة في اقليم .

### أولاً- السلطات التنفيذية الاتحادية:

السلطة التنفيذية الاتحادية في العراق ثنائية التكوين و تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وهذا تجسيداً لركن من أركان النظام السياسي البرلماني الذي تبناه الدستور<sup>(11)</sup>. وستتناول فيما يلي باختصار كيفية انتخاب و اختصاصات كل منها في مجال الوظيفة الادارية.

(1) وبعد هذا الأمر تغييراً أساسياً في تولي منصب رئيس الوحدة الإدارية عن طريق انتخاب مجلس محلي منتخب بعدما كان في ظل القانون القديم يعين من قبل السلطات الإدارية المركزية ولا تحسب أي حساب إلى رأي الشعب المحلي. ينظر : المادة (13، 1-2 ) من قانون المحافظات رقم 159 لسنة 1969 الملغاة.

(7) المادة (55) من الامر رقم 71 الصادر من سلطة الائتلاف المؤقتة عام 2004.

(8) المادة (116) من الدستور العراقي النافذ الصادر عام 2005.

(9) المادة ( 117 الفقرتان الاولى والثانية) من الدستور العراقي النافذ.

(10) المادة ( 122 / ثانياً) من الدستور العراقي النافذ.

## 1- رئيس الجمهورية:

يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل اعضاء مجلس النواب لاربع سنوات قابلة للتمديد مرة واحدة فقط،<sup>(12)</sup> وان رئيس الجمهورية وفقاً للدستور العراقي هو منصب شرفي، فهو ليس الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية. وفيما يتعلق باختصاصات رئيس الجمهورية، فله اختصاصات في المجال التشريعي والتي تمثل في الأعمال الخاصة بإيقاع البرلمان و حل البرلمان و تصديق القوانين و الدعوة للإنتخابات، و له اختصاصات في المجال التنفيذي و من أبرزها المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية و اصدار المراسيم الجمهورية و كذلك يتمتع رئيس الجمهورية بإختصاصات تشريعية و هي اصدار العفو الخاص بتوصية من رئيس مجلس الوزراء، ومنح الاوسمة والنياشين بتوصية من مجلس الوزراء، وقبول السفراء والمصادقة على احكام الاعدام التي تصدرها المحاكم.<sup>(13)</sup>

## 2- مجلس الوزراء:

يتكون مجلس الوزراء من رئيس مجلس الوزراء والوزراء ويكونون جميعاً مسؤولين مسؤولية تضامنية وشخصية امام مجلس النواب.<sup>(14)</sup>

وقد نص الدستور العراقي النافذ على ( اختصاصات رئيس مجلس الوزراء بحيث يكون هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، والقائد العام للقوات المسلحة ويقوم بادارة مجلس الوزراء ويرأس اجتماعاته ويحق له ان يقيل الوزراء بموافقة مجلس النواب).<sup>(15)</sup>

وفيما يتعلق بصلاحيات مجلس الوزراء فقد نص الدستور العراقي النافذ على ( تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، اقتراح مشروعات القوانين، اصدار الانظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين، اعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية، التوصية الى مجلس النواب بالموافقة على تعيين وكلاء الوزارات والسفراء واصحاب الدرجات الخاصة، ورئيس اركان الجيش ومعاونيه ومن هم بمنصب قائد فرقه فما فوق ورئيس جهاز المخابرات الوطني ورؤساء الاجهزة الامنية وكذلك التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية والتوفيق عليها او من يخوله).<sup>(16)</sup>

## ثانياً- الأقاليم:

اقر دستور العراق اقليم كورستان العراق كإقليم اتحادي وحيد في العراق على الرغم من ان ترك الباب مفتوحاً أمام المحافظات الأخرى لأجل أن تقوم بإنشاء إقليم جديدة، فهذا الدستور العراقي ينص على انه يحق لكل محافظة او أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستثناء عليه بأحدى هاتين الطريقتين:  
أولاً/ طلب من ثلث الأعضاء في مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الأقاليم.  
ثانياً/ طلب عشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الأقاليم.<sup>(17)</sup>

وبموجب الدستور العراقي النافذ فان كل إقليم اتحادي يحق له ان يمارس السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية باستثناء ما ورد في الدستور من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية.

(4) تكون أركان النظام السياسي البرلماني من ركينين أساسين ، ثنائية تكوين السلطة التنفيذية والفصل المرن بين السلطات .للمزيد حول النظام البرلماني ينظر : د. ثروت بدوي، النظم السياسية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961، ص434 و مابعدها و د. عصام سليمان، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق، ط1، منشورات الحبشي الحقوقية، بيروت، 2010، ص18-20 و د.كمال الدين هريسي نزاد ، حقوق أساسى تطبيقي (نظمهاي پارلماني ،رياستي ، مختلط ، واقتدارگر)، ط2 ، انتشارات آيدین ، تبريز ، 1387شمسى، ص 29 و مابعدها .

(12) المادة ( 70 / اولاً ) والمادة ( 72 / ثانياً) من الدستور العراقي النافذ.

(13) المادة (83) من الدستور العراقي النافذ.

(14) المادة (83) من الدستور العراقي النافذ.

(15) المادة (78) من الدستور العراقي النافذ.

(16) المادة (81) من الدستور العراقي النافذ.

(17)المادة (119) من الدستور العراقي النافذ. وتتفيداً لذلك فقد وضع مجلس النواب العراقي الآليات المنفذة لتشكيل إقليم جديد في العراق من قبل المحافظات بموجب القانون الذي أصدره في سنة 2008 تحت رقم 13 والمسمى بقانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم.

وفيما يتعلق باختصاصات الأقاليم نص الدستور على أن كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية تكون من صلاحيات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الاولوية فيها لقانون الأقاليم في حالة الخلاف بينهما.<sup>(18)</sup>

ويتضح مما سبق ان الدستور حدد صلاحيات السلطات الاتحادية على سبيل الحصر و ان ملague خارج هذه الصلاحيات يكون من اختصاص الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في أقليم وتكون صلاحيات الأقاليم والمحافظات اوسع من صلاحيات المركز، حتى فيما تتعلق بالصلاحيات المشتركة بين الأقاليم او المحافظات والسلطات الاتحادية تكون الاولوية لتشريعات الأقاليم والمحافظات.

وبموجب الدستور العراقي النافذ تمثل الاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم بما يلي<sup>(19)</sup> :

(1) المادة (119) من الدستور العراقي النافذ. وتنفيذاً لذلك فقد وضع مجلس النواب العراقي الآليات المنفذة لتشكيل إقليم جديد في العراق من قبل المحافظات بموجب القانون الذي أصدره في سنة 2008 تحت رقم 13 والمسمى بقانون الاجراءات التنفيذية الخاصة بتكون الأقاليم.

- 1- ادارة الكمارك بالتنسيق مع حكومات الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم وينظم ذلك بقانون.
  - 2- تنظيم مصادر الطاقة الكهربائية الرئيسية وتوزيعها.
  - 3- رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.
  - 4- رسم سياسة التنمية والتخطيط.
  - 5- رسم السياسة الصحية العامة بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.
  - 6- رسم السياسة التعليمية والتربية العامة بالتشاور مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم.
  - 7- رسم سياسة الموارد المائية الرئيسية وتنظيمها بما يضمن توزيع عادل وينظم ذلك بقانون.
- من خلال ما عرضناه سابقاً من نصوص في الدستور العراقي النافذ يمكن لنا أن نستنتج ما يلي:
- 1- استوحى الدستور العراقي النافذ نظام الفدرالية كشكل من اشكال الدولة ونظام الامركرمية الادارية كاسلوب من اساليب التنظيم الاداري من قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والامر رقم 71 الصادر من سلطة المؤقتة.
  - 2- لم يكن المشرع الدستوري موافقاً عندما قام بتنظيم الامركرمية الادارية للمحافظات غير المنتظمة في اقليم في الدستور، اسوة بتنظيم الامركرمية السياسية المتمثلة بالنظام الفدرالي، لأن الفدرالية شكل من اشكال الدولة ويتم بمحاجها توزيع الاختصاصات بين مستويي الحكم (الاتحادي والأقاليمي) فيها وفي سياق الدستور المكتوب ، بينما الامركرمية الادارية اسلوب من اساليب التنظيم الاداري ويتم تنظيمه عادة بقانون عادي<sup>(20)</sup>.
  - 3- لم تكن الكثير من النصوص حاسمة واضحة بل غامضة وتسمح باكثر من تفسير واكثر من دلالة مما خلق نوعاً من التنازع لدى السلطات المحلية من جهة والوزارات الاتحادية من جهة اخرى ، و خاصة المواد التي تنتظم الاختصاصات المشتركة بين المركز والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم والمواد المتعلقة بالنفط والغاز.
  - 4- ارتباطاً بالنقطة السابقة يمكن أن نثير تساؤل مهم وهو كيف تستطيع الأقاليم والمحافظات ان تنتزع حقوقها التي نصت عليها المواد الدستورية وخاصة المادة ( 115 ) المشار إليها سابقاً من الحكومة المركزية وهي الاقوى والاقدر مقارنة بإقليم كورستان و المحافظات غير المنتظمة في الإقليم؟.

(18) المادة (115) من الدستور العراقي النافذ.

(19) المادة (114) من الدستور العراقي النافذ.

(2) وهناك خلط بين الحكم الامركرمي والامركرمية الادارية لدى البعض (و يبدو إن المشرع الدستوري العراقي منهم)، فال الأول هو سلطة الحكم في إقليم أو منطقة مميزة في الدولة ، بينما الامركرمية الادارية المحلية هي ليست كذلك بل أنها وحدة ادارية في الدولة تمت ببعض الصلاحيات الادارية في ظل وجود رقابة مركبة على أعمالها وأشخاصها .ينظر د.هادي علي طهراوي ، قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا) ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص26 ؛ و نبيل عبدالرحمن حياوي ، الامركرمية والفيدرالية، ط3، المكتبة القانونية، بغداد، 2004، ص 27 .

## المبحث الثاني

### تكوين وإختصاصات مجالس الوحدات الإدارية في العراق ورقابة المركز عليها

تناولنا في المبحث السابق عن التنظيم الإداري في العراق و التغيرات التي حصلت على اسلوب التنظيم الإداري فيه من خلال إعتماد اللامركزية الإدارية والاسس القانونية لتنظيمها مع بيان الهيئات المركزية والهيئات في الأقليم، أما فيما يخص تكوين وإختصاصات الهيئات اللامركزية المحلية ( المحافظات والاقضية والنواحي ) سوف يكون موضوعنا الذي نفرد له بالدراسة هذا المبحث ، تبدأ بدراسة مجالس المحافظات و الأقضية والنواحي في المطلب الأول، ومن ثم سنتناول موضوع رقابة المركز على الهيئات المحلية في المطلب الثاني .

#### المطلب الأول

##### تكوين وإختصاصات المجالس المحلية

###### أولاً/ تكوين المجالس المحلية :

تتوزع السلطات اللامركزية في المحافظات بين مجلس المحافظة والمحافظ ومجلس القضاء والقائمقام ومجلس الناحية ومدير الناحية، بحيث يحل كل منهم محل السلطة المركزية في ممارسة الوظيفة الإدارية، وينص الدستور العراقي النافذ على<sup>(21)</sup> :

- 1- تكون المحافظات من عدد من الأقضية والنواحي والقرى.
- 2- تمنح المحافظات التي لم تنظم في اقليم الصالحيات الإدارية والمالية الواسعة، بما يمكنها من ادارة شؤونها وفقاً لمبدأ اللامركزية الإدارية وينظم ذلك بقانون.
- 3- يعد المحافظ الذي يتتخذه مجلس المحافظة التنفيذي الاعلى في المحافظة لممارسة صلاحياته المخول بها من قبل المجلس.
- 4- ينظم بقانون انتخاب مجلس المحافظة والمحافظ وصلاحياته.
- 5- لا يخضع مجلس المحافظة لسيطرة او اشراف اية وزارة او جهة غير مرتبطة بوزارة، وله صلاحيات مالية مستقلة.

نلاحظ بان المشرع الدستوري ثبت التشكيلات الإدارية في المحافظة والقضاء والناحية، وشار في الفقرة الثانية من المادة السابقة الى اللامركزية ووجوب اعتمادها في الادارة المحلية.

وبعد صدور قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 ، فقد نص هذا القانون على كيفية تكوين مجلس المحافظة مبيناً اختصاصاته مع كيفية انتخاب المحافظ واحتياصاته

فيتكون مجلس المحافظة من خمسة وعشرين عضواً يضاف اليهم مقعد واحد لكل عشرين الف نسمة، كلما زاد عن خمسين الف نسمة من سكان المحافظة.<sup>(22)</sup> ويتم انتخاب اعضاء المجلس عن طريق الانتخاب السري المباشر حسب قانون الانتخاب للمجالس، وتكون مدة الدورة الانتخابية للمجلس اربع سنوات تقويمية تبدأ بأول جلسة له.<sup>(23)</sup>

ويشرط في المرشح لعضوية المجلس ان يكون عراقياً كاملاً الاهليه وأتم الثلاثين من عمره عند الترشيح وان يكون حاصلاً على الشهادة الاعدادية كحد ادنى، وان يكون من ابناء المحافظة بموجب سجل الاحوال المدنية او مقيماً فيها بشكل مستمر لمدة لا تقل عن عشر سنوات على أن لا تكون اقامته فيها لاغراض التغيير الديموغرافي للسكان، وان لا يكون من افراد القوات المسلحة او المؤسسات الامنية عند ترشيحه، وان لا يكون مشمولاً باحكام اجتناث البعد وان يكون حسن السيرة والسمعة والسلوك، وان لا يكون قد اثرى بشكل غير مشروع على حساب الوطن او المال العام بحكم قضائي.<sup>(24)</sup>

نلاحظ من خلال المادة السابقة ان المشرع نص على ان يكون المرشح من ابناء المحافظة وهذا تحقيقة لمبدأ اللامركزية والذي يقضي بأن يدار المناطق المحلية من قبل ابنائها، ويكونوا هؤلاء منتخبين من قبل الناخبيين في تلك المناطق وليسوا معينين من قبل السلطة المركزية<sup>(25)</sup>.

(21) المادة (122) من الدستور العراقي النافذ.

(22) المادة ( 3 / 1 ) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 .

(23) المواد ( 3 / 3 ) و ( 4 ) من القانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 .

(24) المادة ( 5 ) من القانون اعلاه.

(4) وقد عبر عن ذلك خير تعبير د. سليمان محمد الطماوي بقوله ( الإدراة المحلية ليست إلا صدى للديمقراطية السياسية ) أو ( الديمقراطية السياسية هي نظام أجوف اذا لم تصاحبها لامركزية ادارية ) ينظر مؤلفه الوجيز في القانون الإداري ، دار الفكر العربي ، 1974 ، ص 84 .

اما بالنسبة لانتهاء مدة العضوية في المجلس، فتنتهي العضوية بانتهاء مدة الدورة الانتخابية او وفاة العضو او اصابته بعاهة مستديمة او بمرض خطير يمنعه من الاستمرار في عمله او بالاغلبة المطلقة لاعضاء المجلس،<sup>(26)</sup> ولعضو المجلس الطعن بقرار الانتهاء امام محكمة القضاء الاداري خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبلغه بالقرار.<sup>(27)</sup> وتنظم كل محافظة مجموعة من الاقضية والتواحي، وهي اشخاص معنوية ادارية لا مركزية اقليمية، ولكن من القضاء والناحية مجلس منتخب من قبل ابناء المنطقة ويتكون مجلس القضاء من عشرة مقاعد يضاف اليها مقعد واحد لكل خمسين الف نسمة.

ويتكون مجلس الناحية من سبعة مقاعد يضاف اليها مقعد واحد لكل خمسة وعشرون الف نسمة، ويتم انتخاب جميع الاعضاء في المجالس عن طريق الانتخاب السري المباشر.<sup>(28)</sup>

#### ثانياً اختصاصات المجالس المحلية:

##### 1. الاختصاص التشريعي في المجالين الادارية والمالية:

فلا سابقاً بأن بعد صدور الدستور العراقي النافذ توجد ثلاث مستويات إدارية و هي المستوى الإتحادي و الإقليمي و المحافظات غير المنتظمة في اقليم، وحد الدستور و القانون لكل من هذه المستويات اختصاصاتها و من بين اختصاصات الممنوعة للمجالس المحلية هي إصدار التشريعات المحلية و التي تصدر لتنظيم الشؤون الإدارية و المالية، أي تكون منظمة للجانب الإداري و المالي للمحافظة، كإسحادات ناحية أو قضاء، أو دمج قضائيين بقضاء واحد، أو تغيير اسم القضاء و الناحية<sup>(29)</sup>، و بموجب المادة 122 من الدستور العراقي النافذ يمتلك مجلس المحافظة صلاحيات ادارية ومالية واسعة بما تمكنه من ادارة شؤون المحافظة وفقاً لمبدأ الالامركزية الادارية، و تنص المادة الثانية من قانون مجلس المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 19 لسنة 2013 المعدل على (أولاً) مجلس المحافظة هو السلطة التشريعية والرقابية في المحافظة وله حق اصدار التشريعات المحلية بما يمكنه من ادارة شؤونها وفق مبدأ الالامركزية الادارية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية التي تدرج ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية ( وكذلك ينص القانون على ) اصدار التشريعات المحلية والأنظمة والتعليمات لتنظيم الشؤون الادارية و المالية بما يمكنها من ادارة شؤونها وفق مبدأ الالامركزية الادارية وبما لا يتعارض مع الدستور و القوانين الاتحادية<sup>(30)</sup>.

و عند التمعن في نص المادة 122 من الدستور العراقي والمادة الثانية والفرقة الثالثة من المادة السابعة من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم يتبيّن لنا بوجود الغموض و عدم الوضوح في إختصاصات المجالس المحلية، حيث ان الدستور منح المحافظات صلاحيات ادارية ومالية واسعة ولم ينص على منها صلاحيات تشريعية. بينما ينص قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم على الصلاحية التشريعية لمجالس المحافظات، الأمر الذي أثار معه شكوك لدى القضاء والفقه في شرعية ذلك النص القانوني.

فقد ذهب القضاء العراقي الى عدم اقرار الحق لمجالس المحافظات بإصدار قوانين عادية ، في أراء إستشارية له، منها :

1- قرار المحكمة الاتحادية رقم ( 9 / اتحادية/2007) في ( 2007/7/16 ) بناء على طلب دائرة القانونية في مجلس النواب بشأن صلاحيات مجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم، و الذي ينص على ان مجلس المحافظة لا يتمتع بصفة تشريعية لسن القوانين المحلية ولكن يمارس صلاحياته الادارية ومالية الواسعة استناداً لحكم الفقرة الثالثة من المادة 122 من الدستور بما يمكن المحافظة من ادارة شؤونها وفق مبدأ الالامركزية الادارية وطبقا لاحكام القانون الذي سيشرع وفق مقتضياتها.

2- قرار مجلس شورى الدولة العراقي الصادر في 2009/10/25 القاضي بأنه لا يحق لمجالس المحافظات اصدار قوانين لأي غرض كان.

كما ذهب جانب من الفقه الى نفس الرأي في معرض مناقشتهم للخلط الذي أحدهه المشرع الدستوري العراقي بين الالامركزية الإدارية والالامركزية السياسية، فالالامركزية الادارية هي نظام اداري لا نظام سياسي كالنظام الفيدرالي وان صلاحية التشريع هي صلاحية فدرالية وليس صلاحية ادارية، فلا يجوز في النظام الاداري الالامركزي ان تتمتع

(26) المادة ( 6 /أولاً ، 1 ، 4 ) من القانون اعلاه.

(27) المادة ( 6 /ثالثاً ) من القانون اعلاه.

(28) المادة ( 3 /أولاً ، 2 ، 3 ، 4 ) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم.

(29) طاهر محمد مایح الجنابی، الالامركزية الإدارية والإقليمية سلاح ذو حدين، دار السنھوري، بيروت، 2017، ص110؛ و قنادة صالح الصالح، التنظيم التشريعي لأعمال المجالس المحلية في العراق، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، السنة الخامسة، العدد الثالث، 2013، ص233.

(30) المادة ( 7 /ثالثاً ) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم لسنة 2008.

المحافظات بصلاحية اصدار التشريعات.<sup>(31)</sup> وبناء على ذلك فان المادة 121/أولاً من الدستور العراقي تمنح الاقاليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية وفقاً للدستور ولا تمنع هذا الحق للمحافظات التي لم تنتظم في اقليم، وان مخالفة هذا الحق من قبل المحافظات غير المنتظمة في اقليم يخالف الدستور.<sup>(32)</sup> ولكن وبرغم عدم وضوح القواعد المتعلقة بالصلاحية التشريعية لمجالس المحافظات إلا اننا سنبدي الملاحظات التالية :

أ- ان القرار الصادر من المحكمة الاتحادية العليا قد صدر قبل صدور قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم، وهناك رأي صريح للمحكمة الاتحادية قد صدر بعد صدور قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم وهو الرأي رقم (16/اتحادية/2008) في (2008/4/21) الذي يقضي بأن يكون لمجالس المحافظات غير المنتظمة في اقليم حق سن القوانين الخاصة بفرض وجباية واتفاق الضرائب المحلية وسن القوانين الخاصة بفرض وجباية واتفاق الرسوم والغرامات بما يمكنها من ادارة شؤونها وفق مبدأ الامركرزية الادارية والتي تمنحها المادة 115 من الدستور حق الاولوية في التطبيق باستثناء ما ورد في المادة 61/أولاً منه.

ب- نصت المادة 115 من الدستور العراقي صراحة على كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم و المحافظات غير المنتظمة في اقليم و ان الصلاحيات الاخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم تكون الاولوية فيها لقانون الاقاليم و المحافظات غير المنتظمة في اقليم في حالة الخلاف بينهما.

ويفهم من هذا منطق هذا النص الدستوري بأن المحافظات غير المنتظمة في اقليم لها حق الاولوية و تحشر مع الاقاليم في ممارسة الصلاحيات التي لا تقع ضمن الصلاحيات المنصوصة عليها للسلطات الاتحادية. مما يعني بأن مجالس المحافظات تتمتع بالصلاحيات التشريعية وصلاحيات واسعة لإدارة شؤونها داخل المحافظة. وهذا يتناقض مع مبدأ الامركرزية و خلط واضح من قبل المشرع الدستوري بين الفدرالية و الامركرزية، ونرى بأن الصلاحيات التشريعية لمجلس المحافظات لا تتعدى المجالين الإداري و المالي.

وتفسيراً للإرتباط الدستوري و القانوني فيما يتعلق بتمتع مجالس المحافظات لسن التشريعات المحلية و خاصة تلك المتعلقة بالأمور الإدارية و المالية أمر ينسجم مع مبادئ الامركرزية الإدارية و المالية و يتوافق مع الدستور و القانون المتعلق بتنظيم حياة مجالس المحافظات في العراق، ولكن هذه الصلاحيات لا تتعدي إلى أمور و مسائل أخرى غير إدارية أو مالية.

بالاضافة الى ذلك يختص مجلس المحافظة بانتخاب رئيس المجلس ونائبه بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس في اول جلسة يعقدها المجلس بدعوة من المحافظ خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات وفي حالة عدم دعوة المحافظ المجلس لإنعقاد فيعقد المجلس تلقائياً من يوم السادس عشر وتتعقد الجلسة برئاسة اكبر الاعضاء سنا.<sup>(33)</sup>

وكذلك يختص باقامة رئيس المجلس ونائبه من المنصب بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس في حالة عدم النزاهة او استغلال المنصب الوظيفي او التسيب في اهدار المال العام او فقدان احد شروط العضوية او الاهماز او التقصير المتعديين في اداء الواجب والمسؤولية.

وكذلك يقوم المجلس برسم السياسة العامة للمحافظة وتحديد اولويتها في المجالات كافة وبالتنسيق المتبادل مع الوزارات والجهات المعنية و في حالة الخلاف تكون الاولوية لقرار مجلس المحافظة، عما يعمل على اعداد مشروع الموازنة العامة.<sup>(34)</sup>

و كذلك يختص المجلس بانتخاب المحافظ ونائبيه بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس خلال مدة اقصاها ثلاثة ثالثون يوماً من تاريخ انعقاد اول جلسة له، و اذا لم يحصل اي من المرشحين على الاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس يتم التنافس بين المرشحين الحاصلين على اعلى الاصوات ويتنازع من يحصل على اکثرية الاصوات في الاقتراع الثاني.<sup>(35)</sup>

(31) غازي فيصل، نصوص قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 في الميزان، بحث منشور في مجلة الملتقى، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، العدد 11/2008، ص 146.

(32) د. زهير الحسني، الامركرزية الادارية في النظام القانوني التي لم تنتظم في اقليم، بحث مشور على الموقع الالكتروني الآتي: <http://www.hdf-iq.org/ar/2010-12-01-14-01-29/342-2013-01-13-10-14-01-29/>

11-41.html

(33) المادة (7/أولاً) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم.

(34) المادة (7/ثانياً ، رابعاً ، خامساً ، 1-2) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم.

(35) المادة (7/ خامساً / 1 ، 2 ) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم المعدل.

## 2. الاختصاص الرقابي:

تتمثل السلطة الرقابية لمجلس المحافظات في استجواب المحافظ او احد نائبيه بناء على طلب من ثلث عدد اعضائه وعند عدم قناعة الاغلبية البسيطة باجوبه المستجوب يعرض للتصويت على الاقالة في جلسة ثانية ويعتبر مقلاً بموقفة الأغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس ويكون طلب الاقالة او التوصية بها مستنداً على الاساس الذي ذكرناه سابقاً في اقالة رئيس مجلس المحافظة.

وكذلك يجوز اقالة المحافظ من قبل الاغلبية المطلقة لمجلس النواب العراقي بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء او عند فقدان احد الشروط المدرجة في المادة الخامسة من قانون المحافظات غير المنظمة في اقليم.<sup>(36)</sup> كما يملك مجلس المحافظة حق إفهام أصحاب المناصب العليا في المحافظة من مناصبهم بالاغلبية المطلقة ويمكن لمجلس المحافظة اقالة الموظفين المحليين دون الموظفين التابعين للسلطة المركزية.<sup>(37)</sup> وتمتد رقابة مجلس المحافظة الى التصديق بالاغلبية المطلقة على الخطط الامنية المحلية واجراء التحضيرات الادارية على الاقضية والنواحي والقرى بناء على اقتراح المحافظ.

اما الرقابة على جميع أنشطة دوائر الدولة في المحافظة فقد تم الغائها بموجب المادة الرابعة من التعديل الثاني لقانون المحافظات غير المنظمة في اقليم.

ونصت المادة العشرون من قانون المحافظات غير المنظمة في اقليم المعدل على حل مجلس المحافظة والمجالس المحلية ( مجلس القضاء والناحية ) في حالة الاخالل الجسيم بالاعمال والمهام الموكولة اليه او مخالفة الدستور والقوانين او فقدان ثلث اعضاء شروط العضوية.

ويكون حل مجلس المحافظة اما بقرار صادر بالاغلبية المطلقة لعدد اعضائه. اما بالنسبة لمجلس القضاء والناحية فان قرار حلها إما ان يكون بالاغلبية المطلقة لعدد اعضائه بناء على طلب ثلث اعضائه، او بقرار من مجلس المحافظة بالاغلبية. ولثلاث اعضاء المجلس المنحل او للعضو المقال ان يعتراض على قرار الحل امام محكمة القضاء الاداري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدوره.

اما بالنسبة لاختصاصات مجلس القضاء فقد حدد قانون المحافظات غير المنظمة في اقليم بما يلي:<sup>(38)</sup>

1- انتخاب رئيس مجلس القضاء بالاغلبية المطلقة في اول جلسة يعقدها المجلس بدعوة من القائمقام خلال خمسة عشر يوما من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات وفي حالة عدم دعوة القائمقام مجلس القضاء للإنعقاد يعقد المجلس تلقائيا في اليوم السادس عشر وينعقد المجلس برئاسة اكبر اعضاء سنا.

2- إغفاء رئيس مجلس القضاء من المنصب بالاغلبية المطلقة لعدد اعضاء المجلس في حالة تحقق الاسباب السابقة الذكر في مجلس المحافظات بناء على طلب ثلث اعضاء.

3- إنتخاب القائمقام بالاغلبية المطلقة لعدد اعضائه واذا لم يحصل اي من المرشحين على الاغلبية المطلقة يتم انتخاب من حصل على اکثرية الاصوات في الاقتراع الثاني، وللمجلس إقالة القائمقام من منصبه بالاغلبية المطلقة بناء على طلب ثلث اعضائه او بناء على طلب المحافظ.

4- مراقبة سير عمليات الادارة المحلية في القضاء، اعداد مشروع موازنة مجلس القضاء والمصادقة على خطط الموازنة لدوائر القضاء وحالتها الى المحافظ، والموافقة على تسمية الشوارع وتخطيط الطرق، والموافقة على التصاميم الاساسية في القضاء وتقديم التوصيات بشأنها الى القائمقام والمحافظ لأحالتها الى المجلس.

5- مراقبة الانشطة التربوية والصحية والزراعية وكافة الانشطة التي تهم القضاء ومراقبة تنظيم استغلال الاراضي العامة ضمن الرقعة الجغرافية للقضاء والعمل على تطوير الزراعة والري.

6- المصادقة على الخطط الامنية المقيدة من قبل رؤساء الاجهزه الامنية المحلية عبر القائمقام او اية اختصاصات اخرى يخولها ايه مجلس المحافظة بما لا يتعارض مع القوانين النافذه، وكذلك وضع النظام الداخلي لمجلس القضاء.

اما بالنسبة لاختصاصات مجلس الناحية فيختص بانتخاب رئيس مجلس الناحية، واعضاءه وانتخاب مدير الناحية، وإقالته بالطرق التي بينها عند التطرق لإختصاصات مجلس القضاء.<sup>(39)</sup>

(36) المادة ( 7 / ثامناً / 1 ، 2 ، 3 ) من قانون المحافظات غير المنظمة في اقليم.

(37) المادة ( 7 / تاسعاً / 2 ) و ( 1 ) من قانون المحافظات غير المنظمة في اقليم.

(38) المادة ( 8 ) من قانون المحافظات غير المنظمة في اقليم.

(39) المادة ( 12 ) من قانون المحافظات غير المنظمة في اقليم.

## المطلب الثاني رقابة الحكومة المركزية على المجالس المحلية

تعد رقابة السلطة المركزية على الهيئات الادارية المحلية من اهم سمات الامرکزية الادارية، فالاستقلال الاداري لذك الهيئات عن السلطة المركزية لا يعني الإنفصال عنها كلياً، لأن السلطة المركزية تملك الرقابة الادارية على الهيئات الامرکزية. وذلك لأجل ضمان الوحدة السياسية العامة للدولة والتأكد على ان المناطق المحلية تصلها الخدمات الضرورية المختلفة بكفاءة ومساواة<sup>40</sup>.

ولا توجد في العراق وفي سياق قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقابة ادارية (بالمعنى المذكور آنفأ) للمركز على شؤون الهيئات الادارية المحلية ، بصورة لا تبسط الادارة المركزية رقابتها على اختصاصات المحافظ او القائمقام او مدير الناحية . بيد انه تمارس سلطات المركز الرقابة على أعمال ونشاطات تلك الهيئات بصور مغيرة و تتخد مجالات اخرى غير ادارية . منها :

### 1- الرقابة التشريعية:

تضمن قانون المحافظات العراقي النافذ نوعاً من الرقابة تمارسها السلطة التشريعية الإتحادية على أعمال وأشخاص الهيئات الإدارية المحلية وذلك كنهج مغایر لما هو متبع بحق الامرکزيات الإدارية، بسبب ان الرقابة بهذه الصورة تقترب من الرقابة السياسية أكثر منه عن الرقابة الإدارية . وتطول سلطة مجلس النواب في هذا المجال الى حد بعيد سواءً فيما يتعلق بأعمال المجالس أو أشخاصها أو حتى حياتها :

أ- الرقابة على أعمال المجالس المحلية : تقرر لمجلس النواب الحق بان يعترض على القرارات التي تصدر عن مجالس المحافظات اذا ما كانت مخالفة للدستور او القوانين النافذة وفي حالة عدم ازاله المخالف فلمجلس النواب الغاء القرار بالاغلبية البسيطة<sup>(41)</sup>.

ب- الرقابة على حياة المجالس المحلية : يستطيع مجلس النواب أن يحل مجلس المحافظة بالاغلبية المطلقة لعدد اعضائه بناء على طلب المحافظ او طلب من ثلث اعضائه .

ج- الرقابة على رؤساء الوحدات الإدارية الإقليمية : وكذلك يمارس مجلس النواب العراقي الى جانب مجلس المحافظة الرقابة على رؤساء الوحدات الادارية المحلية ويتمتع تطبيقاً بذلك بالقيام بالتصرفات الآتية :

- إقالة المحافظ بالاغلبية المطلقة بناء على اقتراح رئيس الوزراء.
- استجواب المحافظ او احد نائبيه بناء على طلب ثلث اعضائه وإقالته.

### 2- الرقابة الفنية:

تنص المادة السابعة والأربعون من قانون المحافظات لعام 2008 على خضوع دوائر المحافظة والمجالس المحلية لرقابة ديوان الرقابة المالية وفروع الهيئات المستقلة المشكلة بموجب احكام الدستور، وبالنسبة للعلاقة بين مجلس المحافظة والمحافظ من جهة وبين الحكومة الإتحادية من جهة اخرى فهي ليست علاقة رقابية، كما ينبغي ان تكون، وانما هي علاقة تنسيق<sup>(42)</sup>. وذلك يستناداً على ما يلي :

أ- يرسم مجلس المحافظة السياسة العامة للمحافظة بالإشراف و التنسيق مع الوزارات المعنية في مجال تطوير الخطط المتعلقة بالمحافظة.<sup>(43)</sup>

ب- يخضع تعين المحافظ المنتخب من قبل مجلس المحافظة لتصدور مرسوم جمهوري خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتخابه وعندها يباشر مهامه، فإذا لم يتم ذلك فعلى مجلس المحافظة انتخاب شخص آخر مكانه<sup>(44)</sup> ، و هذه السلطة المنوحة تتمثل في مجرد التصديق فقط إذ ليس له أية صلاحية في اختيار أو إقالة رؤساء الوحدات المحلية.

و كذلك ينص القانون<sup>(45)</sup> على ان تؤسس هيئة تسمى ( الهيئة العليا للتسيير بين المحافظات ) برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وزراء ( البلديات والأشغال العامة، والإعمار والاسكان، العمل والشؤون الاجتماعية، والتربية ،

<sup>40</sup> - طاهر محمد مایح الجنابی ، الامرکزية الإدارية الإقليمية سلاح ذو حدين ، ط(بدون) ، مكتبة السنھوري ، بيروت ، 2017 ، ص 38.

(41) المادة ( 20 / أولاً ) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم.

(42) د. زهير الحسني ، مصدر سابق ، ص 29.

(43) المادة ( 7 / رابعاً ) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم.

(44) المادة ( 26 / أولاً ) من قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم.

(45) المادة ( 45 / أولاً ) من نفس القانون أعلاه

والصحة، التخطيط، الزراعة، المالية، الرياضة والشباب) ووزير الدولة لشؤون المحافظات والمحافظين ورؤساء مجالس المحافظات تتولى ما يأتي:

أ. نقل الدوائر الفرعية والأجهزة والوظائف والخدمات والاختصاصات التي تمارسها وزارات البلديات، والأشغال العامة، الإعمار والإسكان، العمل والشئون الاجتماعية، التربية، الصحة، الزراعة، المالية، الرياضة والشباب) مع اعتمادها المخصصة لها بالموازنة العامة والموظفين والعاملين فيها إلى المحافظات في نطاق وظائفها البنية في الدستور والقوانين المختصة بصورة تدريجية وبivity دور الوزارات في التخطيط للسياسة العامة.

ب. التنسيق بين المحافظات وكل ما يتعلق بشؤونها وإدارتها المحلية ومعالجة المشكلات والمعوقات التي تواجهها.

ج. وضع آليات لإدارة الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية المنصوص عليها بالمواد (112 و 113 و 114) من الدستور.

ت. النظر في تقويض السلطات الاتحادية التي تطلبها الحكومات المحلية من الحكومة الاتحادية وبالعكس واللازمة لإدارة المشاريع الاستثمارية وتسهيل إدارة المحافظات وفق أحكام المادة (123) من الدستور.

ث. تتجزء الهيئة اعمالها المشار إليها بالفقرة (أ) أعلاه خلال سنتين اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون، وفي حالة عدم اكمال هذه المهام تعتبر هذه الوظائف مقتولة بحكم القانون.

ج. تجتمع الهيئة كل شهرين مرة واحدة على الأقل أو كلما دعت الحاجة.

ح. تضع الهيئة نظاماً داخلياً لتنظيم اجتماعاتها ومتاعبها اعمالها.

يبين لنا فيما سبق بأن العلاقة الموجودة بين الحكومة الاتحادية و مجالس الوحدات الإدارية ليست هي علاقة رقابية تمارسها الحكومة الاتحادية على أعمال مجالس الوحدات الإدارية وإنما هي علاقة التنسيق فيما بينها والتي تمثل في وضع الخطط وآليات لإدارة الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية و مجالس الإدارات المحلية.

### 3- الرقابة القضائية:

تسري الرقابة القضائية حسب القواعد و تتبع طبيعة النشاط الإداري الذي يتسبب في انتهك القانون او الضرار بالأشخاص والأموال العامة او الخاصة، وتتفقى الى نوعان من الرقابة القضائية . هما:

أ/ رقابة القضاء العادي : وهي التي يمارسها تشكيلات القضاء العادي فيما يتعلق بدعوى المسؤولية التعاقدية او المسؤولية التقصيرية التي تثار جراء تسبب الإدارة بوقوع الضرر للغير وذلك تبعاً للولاية العامة للقضاء العادي في العراق.

ب/ رقابة القضاء الإداري: وهي التي يمارسها تشكيلات القضاء الإداري، وتنصب على القرارات الإدارية الصادرة عن السلطات المحلية. كالطعن بقرار إقالة المحافظ من قبل مجلس المحافظة امام محكمة القضاء الإداري خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تبلغه به<sup>(46)</sup>.

### الخاتمة

تبين لنا من خلال هذه الدراسة إن حدوث التغيير في النظام الإداري في العراق كان تغييراً جوهرياً بسبب التغييرات التي طرأت على فلسفة وأيديولوجية ممارسة السلطة في البلاد، فقد اخذت التشريعات الصادرة بعد 2003 باللامركزية الإدارية المحلية. و فيما يلى سنعرض اهم الإستنتاجات التي توصلنا اليها في دراستنا ونقدم ابرز التوصيات بشأنها.

### أولاً: الإستنتاجات:

1. نص الدستور العراقي النافذ لعام 2005 على الأخذ بالفدرالية كشكل من اشكال الدولة و كذلك اخذ باللامركزية الإدارية لتنظيم و سير المرافق الإدارية المحلية في البلاد، و عند النظر للقواعد الدستورية المنظمة لهذين النظامين توجد تداخل بين النظامين، فالنصوص الدستورية التي تحدثت عن الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية و حكومات الأقاليم و المحافظات كانت غير واضحة وتتدخل فيها مفهومي الفدرالية و اللامركزية الإدارية . فكما هو معروف قانونيا ان هناك فرق بين صلاحيات اقاليم اتحادي و صلاحيات محافظة غير تابعة لإقليم و تعمل باللامركزية الإدارية و لكن الدستور العراقي خلط بين الأقاليم و المحافظة في مواده وهذا يحتاج الى مراجعة و تنفيذ بحيث تخرج هذه المواد واضحة المعالم، هذا من جانب و من جانب آخر نص التعديل الثاني لقانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم على ان لمجلس المحافظة سلطة تشريعية ورقابية ضمن الحدود الإدارية للمحافظة و لها حق إصدار التشريعات المحلية في حدود المحافظة بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية. نلاحظ في هذه المادة بان الفقرة الاولى منها نصت على ان مجالس المحافظات لها الحق في اصدار تشريعات

(46) المادة ( 7 / ثماناً/ 4 ) التعديل الأول لقانون المحافظات رقم 15 لسنة 2010.

محلية بشرط عدم تعارضها مع دستور و هذا صحيح، ولكن عدم تعارضها مع القوانين الاتحادية هذا غير دستوري لأن الدستور في المادة 115 منه نص على (كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنظمة في إقليم، والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، تكون الاولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنظمة في إقليم، في حالة الخلاف بينهما). وهذا التضارب يؤدي إلى الارباك و التنازع في الصالحيات بين المركز و الحكومة المحلية .

2. على الرغم من إجراء التعديلات على قانون المحافظات رقم 21 لسنة 2008 ، ولكن لم يتم معالجة هذا التضارب و التداخلات في الإختصاصات، فالتعديل الأول يقتصر على تعديل الجوانب الإجرائية المتعلقة بالطعون مع تمكين مجلس النواب العراقي من الإعتراض على قرارات مجلس المحافظة في حالة مخالفتها للدستور و القوانين النافذة.

#### ثانياً / التوصيات:

1. مراجعة التشريعات المنظمة للتنظيم الإداري في العراق لرفع الغموض و التداخل بين مفهومي الفدرالية و اللامركزية ، لأنها كما هو معروف قانونا ان هناك فرق بين صلاحيات الإقليم الإتحادي و صلاحيات المحافظة غير منتظمة في الإقليم و تعمل باللامركزية الإدارية و لكن الدستور العراقي خلط بين الأقاليم و المحافظة في مواده وهذا يحتاج الى مراجعة و تتفق بحيث تخرج هذه المواد بصورة واضحة المعالم .
2. يجب ان تشمل المراجعة تعديل المادة الثانية من قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم بحيث يكون منسجمة مع الدستور، مع الغاء الفقرة السابعة عشر من المادة السابعة من نفس القانون والتي تنص على ان لمجلس المحافظة ممارسة اية إختصاصات أخرى منصوص عليها في الدستور أو القوانين النافذة، في حين ان المادة 122 من الدستور تحيل كيفية ممارسة مجالس المحافظات صلاحياتها الإدارية و المالية الواسعة الى القانون، وان هذه الإحالة الدستورية تعد متعارضة مع الإحالة المنصوص عليها في القانون .
3. وبالنسبة لشروط الشهادة الدراسية و العمر لا بد من اشتراط الحصول على الشهادة الجامعية الاولية متمثلة في البكالوريوس ومن جامعة معترف بها رسميا في العراق ، ويفضل ان يكون صاحب الشهادة الجامعية من ذوي الاختصاص القريب من الادارة و الاقتصاد او القانون او السياسة ، و يعد العمر مهمما و ان كان البعض يرى ان يسمح للشباب دون 30 عاماً بالترشح ولكن الوظيفة العامة تحتاج الى خبرات و لا تكتسب بسهولة و بسرعة لذا نرى ان يكون العمر بين 30 و 35 عاماً مناسباً للترشح.

#### قائمة المراجع

##### أولاً/ الكتب:

1. د.أحمد صقر عاشور ، الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن ، بدون طبعة دار النهضة العربية ، لبنان ، بدون سنة نشر.
2. د. ثروت بدوي، النظم السياسية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961.
3. د.حميد حنون خالد ، القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق ، دار السنہوري للكتاب، بيروت، 2015
4. د.سلیمان محمد الطماوی، الوجيز في القانون الاداري دراسة مقارنة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979.
5. طاهر محمد مایح الجنابی، اللامركزية الإدارية والإقليمية سلاح ذو حدين، دار السنہوري، بيروت، 2017
6. د. عصام سليمان، الأنظمة البرلمانية بين النظرية والتطبيق، ط1، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2010
7. د.كمال الدين هريسي نزاد ، حقوق أساسى تطبيقى (نظماهي ثارلماني، رياستي ، مختار ، واقتداركر ) ، ط2 ، انتشارات آيدین ، تبريز ، 1387 شمسى.
8. د. ماهر صالح علوي الجبوري، الوسيط في القانون الاداري، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2009.
9. د. محمد رفعت عبد الوهاب، مباديء واحكام القانون الاداري، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2005.
10. د. مصطفى محمد موسى، التنظيم الاداري بين المركزية واللامركزية الإدارية، مطبع الهيئة العامة المصرية للكتاب، دون مكان وسنة النشر.
11. د. منذر الشاوي، القانون الدستوري، ج 1، ط2، العائق للطباعة والنشر، القاهرة، 2007.
12. نبيل عبدالرحمن حياوي ، اللامركزية والغيرالية، ط3، المكتبة القانونية، بغداد، 2004.

د. هادي علي طهراوي ، قانون الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الأردن وبريطانيا) ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

**ثانياً البحث العلمية:**

1. د. ادريس الكريني، المركبة واللامركزية الادارية. بحث منشور على [www.dtartimes.comLfiaspx?t](http://www.dtartimes.comLfiaspx?t)
  2. قنادة صالح الصالح، التنظيم التشريعي لأعمال المجالس المحلية في العراق، بحث منشور في مجلة رسالة الحقوق، السنة الخامسة، العدد الثالث، 2013.
  3. د. زهير الحسني، اللامركزية الادارية في النظام القانوني التي لم تنظم في اقليم، بحث منشور على الموقع الالكتروني الآتي: <http://www.hdf-iq.org/ar/2010-12-01-14-01-29/342-2013-01-10-11-13-11-41.html>
  4. د. غازي فيصل مهدي، نصوص قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 في الميزان، بحث منشور في مجلة الملتقى، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية، العدد 11/2008.
- ثالثاً الدساتير والقوانين:**
1. **الدساتير:**
    - قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر في 2004/3/8.
    - الدستور العراقي النافذ لعام 2005.
  2. **القوانين:**
    - قانون المحافظات رقم 159 لسنة 1969 الملغاة.
    - الامر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 71 لسنة 2004.
    - قانون المحافظات غير المنتظمة في اقليم رقم 21 لسنة 2008 المعدل.